



AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



"امكانية تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 13) في البيئة العراقية"

" The possibility of applying IFRS 13 in the Iraqi environment"

أ.د.م هاني حميد مشجل

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

hani.alswaiti55@gmail.com

الباحث/ علاء محسن شحم¹

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

alaa.aliasrei@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث الى امكانية التوصل الى اساليب وطرق لقياس القيمة العادلة لتكون اكثر ملائمة للبيئة العراقية لتحسين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومن اجل تحقيق هدف البحث قام الباحثان باستخدام اساليب القيمة الحالية طريقة التدفقات النقدية المخصومة (DCF) وقياس معالم نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM)، والمتمثلة بببنا المخاطر وهي المعلم الاساسي وكذلك قياس عائد السهم وعائد محفظة السوق ، والتوصل الى معدل العائد المطلوب ، للحصول على المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان ان هناك امكانية لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (IFRS13) القياس بالقيمة العادلة في البيئة العراقية والذي بدوره يوفر معلومات وافية وملائمة تخدم احتياجات المستخدمين كافة والاطراف الاخرى ، ويعد مطلباً اساسياً لبناء الوحدات الاقتصادية وتنشيط حركة الاستثمار مما سينعكس على الاقتصاد الوطني والنتائج المحلي، وذلك يساعد المستثمرين والجهات المعنية على اتخاذ افضل القرارات.

Abstract

The aim of this research is to find methods to measure fair value to be more suitable for the Iraqi environment to improve the quality of the qualitative

¹ بحث مستل من رسالة ماجستير

characteristics of accounting information to help its users in making investment decisions In order to achieve the objective of the research, the researchers used the present value methods and discount cash flow method (DCF) and the Capital Asset Pricing Model (CAPM) model, namely the risk beta, the main parameter, as well as the measurement of the return on equity and the return of the market portfolio And to achieve the required rate of return, to obtain the weighted average cost of capital. One of the most important conclusions reached by the researchers is that it is possible to apply **(IFRS 13)** at fair value in the Iraqi environment, which in turn provides adequate and appropriate information that serves the needs of all users and other parties, And is a prerequisite for the construction of economic units and the revitalization of the investment movement, which will affect the national economy and domestic output, which helps investors and stakeholders to make the best decisions.

المقدمة

أدى الضغط من المستثمرين والرغبة من هيئات التنظيم المحاسبية إلى إحداث تحول في نموذج المحاسبة التقليدي ، الذي استند إلى التكلفة التاريخية و إلى نموذج محاسبي يستند إلى القيمة العادلة، مما يفي بالحاجة من أجل "تعظيم قيمة المساهم" وبالتالي فإننا نشهد حالياً فكراً جديداً فيما يتعلق بقياس القيمة في محاسبة الوحدات الاقتصادية، إلى الحد الذي يكون فيه من الأمان افتراض أننا نعيش من خلال ثورة محاسبية حقيقية أو ولادة "نظام محاسبة جديد.

اذ ان المعيار كان هو المنتج النهائي لمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، يوفر اطاراً قائماً على المبادئ لقياس القيمة العادلة، وهذا يعتمد على عدد من المفاهيم الرئيسية بما في ذلك وحدة الحساب، سعر الخروج، فرضية التقييم، اعلى وافضل استخدام، السوق الرئيسية، افتراضات المشاركين في السوق، وتسلسل القيمة العادلة .

وتم البدء في تنفيذ معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 13 قبل الازمة المالية في عام 2008 ومع ذلك فقد اكدت هذه الازمة على الحاجة الملحة لمجموعة من متطلبات قياس القيمة العادلة والافصاح الشائعة لكل من معايير الابلاغ المالي والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Grixti, 2013 : 89).

وكان الهدف العام من تطبيق المعيار هو الحاجة الى تحقيق مجموعة مشتركة من متطلبات قياس القيمة العادلة في كل من معايير الابلاغ المالي الدولي (IFRS) والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) (Grixiti,2013: 89)، وتم وصف موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالقيمة العادلة في عدة مجموعات من معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية للابلاغ المالي (IFRS) التي صدرت مع مرور الوقت. وتشير المعايير المذكورة إلى بعض الأصول أو العمليات / المعاملات التي تتطلب تقدير قيمتها العادلة. ويستبدل المعيار الدولي للابلاغ المالي رقم (13)، قياس القيمة العادلة، الأحكام المتعلقة بقياسات القيمة العادلة التي تنتشر في الوقت الحالي في مختلف المعايير الدولية، مع تقديم تعريف واحد للقيمة العادلة وإطار واحد لقياس القيمة العادلة، فضلاً عن توجيهات مفصلة لتطبيقها، كما ان المعيار الدولي للابلاغ المالي رقم (IFRS13) لا يقدم أي متطلبات جديدة لقياس القيمة العادلة للأصول أو الخصوم، ولا يقضي على استبعاد الاستثناءات الحالية لمعايير متعددة (Diana, 2015 : 55).

المبحث الأول : منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث:

ان تطبيق القيمة العادلة يواجه العديد من المشاكل والتحديات من الناحية العلمية والعملية وتتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة على التساؤل الاتي:

هل هناك امكانية لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (IFRS13) في البيئة العراقية؟

ثانياً: اهمية البحث:

تمثل اهمية البحث في انعكاسات تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة على قياس أصول وخصوم الوحدات الاقتصادية في البيئة العراقية واثار ذلك القياس في الوصول الى القيمة الحقيقية لتلك الاستثمارات وبالتالي التأثير على قرارات المستثمرين من خلال التوصل للقيمة العادلة للأصول والحصول على معلومات دقيقة يتم من خلالها التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لاستثمارات الوحدات الاقتصادية .

ثالثاً : هدف البحث:

يهدف البحث بشكل اساسي الى التعرف على امكانية تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 13) في البيئة العراقية والاثار المترتبة على تطبيقه.

رابعاً : فرضية البحث:

للبحث فرضية رئيسة مفادها (هناك امكانية لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 13 في البيئة العراقية).

المبحث الثاني : دراسات سابقة

1- دراسة (Ogundana, 2018)

Fair Value Measurement (Ifrs 13) And Investing Decision: The Standpoint Of Accounting Academics And Auditors In Lagos And Ogun State, Nigeria

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في تحديد ما إذا كان هناك ارتباط بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 13) وزيادة متطلبات الإفصاح والقرارات الاستثمارية لأصحاب المصلحة، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وجود ارتباط بين معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) ومتطلبات الإفصاح المتزايدة وقرارات الاستثمار، كما توصلت النتائج إلى وجود اختلافات في وجهة نظر الأكاديميين والمراجعين فيما يتعلق بتأثير الإفصاح عن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (IFRS 13) على قرارات الاستثمار.

2- دراسة (حفني، 2016)

(دراسة تحليلية لتطبيق منهج القيمة العادلة في ضل المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية الدولية (IFRS 13) على البنوك التجارية المصرية: دراسة ميدانية) هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق منهج القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي رقم (IFRS 13) كأساس للقياس والإفصاح باعتباره أحد مجالات البحث الحديث في الفكر المحاسبي المعاصر وتوصل الباحث إلى أن هناك استجابة من قبل البنوك التجارية للبدء بتطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 13 كما بينت الدراسة عدم وجود اختلاف بين آراء المشاركين حول التزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح.

3- دراسة (عابد، 2015)

(قياس مدى التزام المصارف التجارية الفلسطينية بتطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية (IFRS13) قياسات القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح: دراسة ميدانية) هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف التجارية الفلسطينية بتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS13) " قياسات القيمة العادلة" كأساس للقياس والإفصاح، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث أن هناك تحركاً جاداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية للبدء بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS.

Theoretical framework of fair value المبحث الثالث : الاطار النظري للقيمة العادلة

اولاً: مفهوم القيمة العادلة Fair value concept

تعد القيمة العادلة من المداخل الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي والتي تهدف الى تحقيق المزيد من الملاءمة للمعلومات المحاسبية، وان مفاهيم القيمة العادلة تتضمن عرض الاصول والخصوم على اساس قيمتها في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي للوحدات الاقتصادية (93 : 2010 , Laux & Leuz). ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) القيمة العادلة بانها " بأنها "السعر الذي يمكن عنده تبادل أصل أو التزام في معاملة منتظمة بين أطراف مطلعة وراغبة في تاريخ القياس" مما يعني ان القيمة العادلة يجب ان تعكس الظروف التي توجد في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي (Landsman, 2006

(2 :

وتم تعريف القيمة العادلة من قبل المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين كقيمة للمقابل المتفق عليه في معاملة عادلة مستندة على كلا الجانبين الراغبين والمطلعين على الموقف وفقاً لمبادئ التقارير الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة البريطانية (Enahoro & Jayeobo , 2013 : 1174).

وعرفة بموجب الملحق الخاص بقياس القيمة العادلة (ASPE 3063) بانها "المبلغ الذي يؤخذ بنظر الاعتبار والذي يتفق على اساسه صفقة بين اطراف راغبة ولديها اطلاع واسع ولايوجد هناك اكراه او اجبار وهذا يشير الى ان الصفقة ليست جبرية" (Tremblay & Wise, 2014:2).

اذ يعرف المعيار الدولي للابلاغ المالي رقم (IFRS13) القيمة العادلة بانها " السعر الذي سيتم استلامه لبيع احد الاصول او المدفوعة لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (اي سعر الخروج) (Enahoro & Jayeobo , 2013 : 1174) ، ويستند تعريف القيمة العادلة على سعر الخروج وليس سعر الدخول وعادةً مايكون سعر الخروج للاصول اقرب الى السعر الذي سيدفع مقابل الاصل، بينما سعر الدخول هو السعر الذي سيدفعه المشتري مقابل الاصل (AASB, 2015: 7).

ومن التعاريف المهمة التي صدرت عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بان القيمة العادلة هي " المبلغ الذي يمكن ان تبادل به اصل او تسوية التزام بين اطراف راغبة ومطلعة في صفقة تجارية ". (Marra, 2016 : 585)، ويعرفها ايضاً (Siegel) القيمة العادلة بانها " المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع موجود ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين المشتري والبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية او الافلاس او ظروف احتمالية (Siegel & Shim , 1995 : 158).

ومن خلال التعاريف السابقة الصادرة عن المنظمات المهنية والاكاديميين يمكن تعريف القيمة العادلة بانها " السعر الذي يحقق الرغبة لدى البائع والمشتري في اجراء المعاملة في تاريخ القياس من دون وجود ظروف غير طبيعية كالتصفية او الافلاس او الجبر "

ثانياً : التحديات التي تواجه القيمة العادلة Challenges to fair value

يجادل (Reis & Stocken) أنه على الرغم من أن محاسبة القيمة العادلة قد يكون لها قيمة تنبؤية أفضل، إلا أن هناك العديد من التقييمات الشخصية (الذاتية) ففي إعداد بيانات محاسبة القيمة العادلة، (Reis & Stocken, 2007: 576) فضلاً عن ذلك ، فإن النسبية الدورية للقيم تؤدي إلى تفاقم مأزق التقييم هذا (Christensen & Frimor , 2007: 36)، ويصبح هذا المأزق أكثر أهمية في سياق منهج الميزانية العمومية، والذي يتم بموجبه الحكم على الأداء المالي استناداً إلى قيم الأصول، مقابل التدفقات النقدية (Cauwenberge & Beelde, 2007: 4)، وأحد المخاوف من هذا النهج هو أن إعادة القياس المستمرة للأصول قد تؤدي إلى زيادة تقلب الأرباح نظراً لأن العديد من القيم تعتمد على التقديرات، فمن المحتمل أن تكون تقديرات الإدارة غير صحيحة إلى الحد الذي تكون فيه الافتراضات الأساسية غير صحيحة، فضلاً عن ذلك قد يستفيد المديرون الانتهازيون من الأحكام التي استخدمت في عملية التقدير للتلاعب بالأرقام المحاسبية من أجل الاقتراب من مؤشرات الأداء المالي المطلوب.

ومن بين الاهتمامات الأخرى للتقنيات القائمة على القيمة العادلة التي أثارها (Boyles 2008) أن العديد من الوحدات الاقتصادية قد أبلغت عن كميات كبيرة من أرباحها باستخدام مدخلات (شخصية) ضمن المستوى الثالث، الأمر الذي أدى إلى تشكيك العديد من المحللين في جودة المعلومات، والتي بدورها تشكك في جودة القرارات القائمة على ذلك (Boyles, 2008: 30-31)، فضلاً عن ذلك أنه مع التعقيدات والمدخلات الشخصية التي تنطوي عليها القياسات المستندة إلى القيمة، يصبح من المهم أن تدرك الإدارة الآثار الإضافية التي تنطوي عليها، مثل (Krumwiede, 2008: 38) .

1- **حوكمة الشركات**، إذ تعني الطبيعة الذاتية لتحديد القيمة يجب على الشركات تبني سياسات حوكمة لتقييم جودة المنهجيات الداخلية فضلاً عن معلومات القيمة العادلة الخارجية .

2- **إعداد التقارير المالية**، إذ تبرز المخاوف الإضافية للإبلاغ المالي ، مثل المديرين التنفيذيين الماليين الذين يحتاجون إلى معرفة أكبر بالسوق الرئيسة الأحداث التي قد تسبب تغييرات في قيم الأصول.

ويرى الباحثان ان التحديات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة هي استخدام الاحكام الشخصية في التقديرات والتقييم مما يؤدي الى تقديم معلومات يصعب التحقق منها، مما يسمح بإمكانية التلاعب في الارباح واقيام الاصول والخصوم .

ثالثاً : تأثير محاسبة القيمة العادلة على القوائم المالية Effect Of Fair Value Accounting On The Financial Statements

إن استخدام القيم العادلة لتقييم الأصول والالتزامات يؤثر على القوائم المالية، على وجه التحديد يمكن أن تتأثر الميزانية العمومية وبيان الدخل (Warren et al, 2016 : 602).

1- الميزانية العمومية (Balance sheet)

عندما يتم الإبلاغ عن أصل أو التزام بقيمته العادلة يجب تسجيل أي فرق بين التكلفة الأصلية للأصل أو القيمة العادلة للفترة السابقة (Shamkuts, 2010: 13) ، كما هو موضح للتداول والأوراق المالية المتاحة للبيع ، فإن إحدى الطرق للقيام بذلك هي استخدام مخصص للتقييم (Warren et al, 2016: 602)، فضلاً عن ذلك يجب تسجيل الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة التغير في القيم العادلة وقد يتم تسجيلها كجزء من حقوق المساهمين (Shamkuts , 2010 : 13) إذ يتم تضمين التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع كجزء من حقوق المساهمين من خلال الدخل الشامل وحسابات الدخل الشامل الأخرى المتراكمة (Warren et al, 2016 : 602).

ويرى (Warren et al) بان يتم تسجيل الأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة ولا يتم إدراج التغيرات في قيمها العادلة في قائمة الدخل، ولكنها مدرجة كجزء من حقوق المساهمين⁽¹⁾ (Warren et al, 2016: 602).

2- قوائم الدخل (Income statement)

بدلاً من تسجيل الأرباح أو الخسائر غير المحققة للتغيرات في القيمة العادلة كجزء من حقوق المساهمين ، قد يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر غير المحققة في بيان الدخل : (Warren et al, 2013 : 601) نظراً لأن القيم العادلة تتغير باستمرار ، ويرى البعض ان الاعتراف بهذه المكاسب والخسائر في صافي الدخل امر مفضل (Shamkuts , 2010 : 13)، وفي محاولة لتضييق هذه الاختلافات قدم مجلس معايير المحاسبة المالية مفاهيم الدخل الشامل والدخل الشامل المتراكم الآخر (Warren et al, 2013 : 601) ويشمل الدخل الشامل جميع الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر المسجلة في صافي الدخل وجميع المكاسب والخسائر التي تتجاوز صافي الدخل ولكنها تؤثر على حقوق المساهمين (Shamkuts , 2010 : 13).

ويرى الباحثان ان الاختلاف حول كيفية الإبلاغ عن التغيرات في القيمة العادلة له تأثير في ما اذا كان الإبلاغ عن الأرباح والخسائر في القيمة العادلة سيتم في قائمة الميزانية العمومية او في قوائم الدخل، وهذا يعتمد على نوع المعاملة واختلافها في ما اذا كانت تخص الأصول او الخصوم والفترة الزمنية للاحتفاض بها .

رابعاً : قابلية التنبؤ واهمية المعلومات في اطار القيمة العادلة Predictability and relevance of information under fair value

يشير (Mirza & et al) الى ان محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات اكثر اهمية لصنع القرار من خلال عكس الحقائق من حالات السوق الحالية، فانه يذكر ان التنبؤ بالسوق المستقبلية يقدم مصداقية نموذجية مزدوجة وثيقة الصلة بالموضوعية وموثوقة، ومع ذلك يشرح الباحث ان التنبؤ بالاسواق المرتقبة يدمج امكانية التنبؤ ببيانات السوق (Mirza et al,2008: 9-26) وتساعد جودة المعلومات المستخدم على زيادة احتمال التنبؤ بالنتائج المستقبلية (Herrmann et al,2006 :49).

اذ تعد القدرة على التنبؤ عاملاً رئيساً اخر يتصل باهمية المعلومات وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، وتعد امكانية التنبؤ بالمعلومات الواردة في البيانات المالية بمثابة اساس للتنبؤ المستقبلي، كما ان التنبؤ يجب ان يساعد المستخدمين على الاستجابة للتغيرات السريعة، وتشير دراستهم الى ان قابلية التنبؤ واهمية المعلومات في اطار محاسبة القيمة العادلة اكثر وضوحاً ومن ثم يعد نموذج القيمة العادلة افضل طريقة للتنبؤ من نموذج التكلفة التاريخية (Evans et al 2010 : 4)، وللمعلومات قدرة على إحداث فرق والمساعدة في صنع القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين توقعات حول نتائج الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية ، أو تأكيد وتصحيح التوقعات السابقة.

وهناك ثلاث خصائص مهمة يجب أن تتوفر في المعلومات (Herrmann et al , 2006 : 49).

1- قيمة تنبؤية Predictive value

تُعرّف القيمة التنبؤية بأنها "جودة المعلومات التي تساعد المستخدمين على زيادة احتمالية التنبؤ بشكل صحيح بنتائج الأحداث الماضية أو الحالية".

2- القيمة التقييمية (المرتجعة) Feedback value

يتم تعريفها على أنها "جودة المعلومات التي تمكن المستخدمين من تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة".

3- التوقيت المناسب Time liness

يتم تعريف التوقيت على أنه "توفر المعلومات لصانع القرار قبل أن يفقد قدرته للتأثير على القرارات"، اذ إن الإبلاغ عن التغيرات في القيمة العادلة للممتلكات والمنشآت والمعدات لديه القدرة على توفير المعلومات في الوقت المناسب للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين المهتمين بالمعلومات المالية، كما لديها القدرة على التأثير في القرارات الاستثمارية.

ويعد الاعلان عن المعلومة في التوقيت المناسب المدخل الحقيقي لمنفعة المعلومات من منظور المستفيدين، بينما تعد القيمة التنبؤية المؤكد لمنفعة المعلومات في المفاضلة بين البدائل (اتخاذ القرارات) في حين تعد القيمة التقييمية معادلة التأكد من تقييم نتائج القرارات السابقة (عامر، 2006:194).

ويعرف (Whittington) اهم ميزات عرض القيمة العادلة: (Whittington, 2008: 157-158)

- 1- الغرض الوحيد هو توفير معلومات مفيدة عند اتخاذ القرارات.
- 2- الأكثر أهمية - المستخدمين للبيانات المالية للأغراض العامة هم المستثمرين والدائنين الحاليين والمستقبليين.
- 3- أهم حاجة للمستخدمين، هي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بقدر ما يمكن القيام به مباشرة.
- 4- التوقع الرئيسي للبيانات المالية.
- 5- الموثوقية أقل أهمية ، بل هي بديلاً عن التمثيل الصادق ، مما يعني إدراكاً أكثر دقة للظاهرة الاقتصادية ، بدلاً من الدقة الإحصائية.
- 6- ينبغي أن تشير المعلومات المحاسبية أساساً إلى المستقبل بدلاً من الماضي ، وبالتالي فإن أهمية المعاملات السابقة أمر هامشي.
- 7- توفر أسعار السوق تقديرات مناسبة لقدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي من الوحدة الاقتصادية المستقلة، والأسواق بشكل عام تكون كاملة وفعالة بما يكفي لتكون بمثابة أساس للتقييمات التي تعكس الظواهر الاقتصادية الأساسية بامانة .

خامساً : متطلبات قياس القيمة العادلة Fair value measurement requirements

قدمت معايير المحاسبة الدولية (IAS) معلومات محدودة عن كيفية قياس القيمة العادلة وكان البعض منها وصفيًا للغاية، حتى جاءت معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لتقدم توضيحاً أكبر ووضعاً إطاراً لقياس القيمة العادلة والافصاح عنها.

يتطلب قياس القيمة العادلة تحديد مايلي : (Blignaut,2015)

- 1- الاصل او الالتزام المطلوب قياسه.
- 2- السوق الرئيسي او الاكثر فائدة.
- 3- تقنية (اسلوب) التقييم
- 4- مستوى التسلسل الهرمي.

وبناءً على تعريف القيمة العادلة الوارد في معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS 13) بأنها "السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (IFRS13:9) ويمكن توضيح مايلي :-

1- الأصل أو الالتزام The asset or liability

عند قياس القيمة العادلة، يجب أن يؤخذ في الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام من قبل المشاركون في السوق عند تسعير الأصول أو الالتزامات في تاريخ القياس، وتتضمن أمثلة هذه الخصائص ما يلي:

- حالة وموقع الأصل.
- قيود بيع أو استخدام الأصول ان وجدت.

2- المعاملة The transaction

يفترض عند قياس القيمة العادلة أن المعاملة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصول أو الخصوم.
- وفي غياب السوق الرئيسي ، في السوق الأكثر فائدة للأصول أو الخصوم.

3- المشاركين في السوق Market participants

يستخدم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصول أو الخصوم، بافتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون في أفضل مصالحهم الاقتصادية، وهم المشترون والبائعون في السوق الرئيسي (أو الأكثر فائدة) للأصول أو الخصوم ويتمتعون بالخصائص التالية: (CPA,2015:6)

- مستقلون عن بعضهم البعض، أي أنهم ليسوا أطراف ذات صلة كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 24)، على الرغم من أنه يجوز استخدام السعر في معاملة طرف ذي علاقة كمدخل في قياس القيمة العادلة إذا كان لدى الوحدة الاقتصادية دليل على أن المعاملة قد تم إبرامها في شروط السوق.
- على دراية، لديهم فهم معقول حول الأصول أو الخصوم والمعاملة باستخدام جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال بذل الجهود.
- قادرون على الدخول في معاملة للأصول أو الخصوم.
- لديهم استعداد للدخول في صفقة للأصل أو الالتزام، أي أنهم متحمسون ولكن ليس قسراً أو مجبرين على القيام بذلك.

4- السعر The price

القيمة العادلة هي "السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة في السوق الرئيسي (أو الأكثر فائدة) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج)" بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام تقنية تقييم أخرى (CPA,2015:3).

سادساً : التسلسل الهرمي للقيمة العادلة The Fair Value Hierarchy

يصنف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 13) البيانات المدخلة إلى ثلاثة مستويات تراتبية مختلفة، من المستوى الأول إلى المستوى الثالث، هذا التسلسل الهرمي ليس جديداً في حد ذاته، ولكنه سبق نشره في المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (IFRS 7) (الأدوات المالية)، والفرق هو أن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (IFRS13) يتضمن جميع الأصول والخصوم (McCarroll & Khatri,2012:23).

1- مدخلات المستوى الأول : Level 1 Inputs

هي الاسعار المدرجة في الاسواق النشطة للأصول أو الخصوم التي يمكن للوحدة الاقتصادية الوصول إليها في تاريخ القياس (Zamora.R & Morales.D,2018 :502) ولكي يتأهل السعر إلى المستوى الأول، يجب أن تكون الوحدات الاقتصادية المبلغة قادرة على الحصول على السعر من مصادر متعددة (pwc,2014:10).

2- مدخلات المستوى الثاني: Level 2 Inputs

مدخلات المستوى الثاني هي جميع الاسعار غير المدرجة ضمن المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة (Nguyen,2014:21)، وتعرف أيضاً بأنها "جميع المدخلات القابلة للملاحظة المتعلقة بالأصول والخصوم التي سيتم تقييمها، (Hoti et al,2012:7) ويمكن ملاحظة المدخلات اذا تم تطويرها على اساس المعلومات المتوفرة حول الاحداث او المعاملات الفعلية وتعكس الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام (Schiller & Lundh,2013:31).

3- مدخلات المستوى الثالث : Level 3 Inputs

مدخلات المستوى الثالث هي جميع المدخلات التي لا تندرج تحت مدخلات المستوى الأول والمستوى الثاني، أي أن المدخلات من المستوى الثالث هي جميع المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها والمستخدم لتحديد قيمة أصل أو التزام عندما لا يكون هناك سوق نشط للأصول أو الخصوم المماثلة أو المشابهة ولا

توجد مدخلات يمكن ملاحظتها نتيجة لذلك، يجب على الوحدات الاقتصادية وضع نموذج التقييم الأكثر ملاءمة لكل أصل والتزام ويجب أن تعكس هذه النماذج افتراضات المشاركين في السوق حول الأصول أو الخصوم التي يقصد بها تحديد القيمة العادلة، في هذه النماذج يجب عليهم استخدام جميع المعلومات المتاحة التي يمكن جمعها بشكل معقول دون تكبد تكاليف لا مبرر لها (Hoti et al,2012:7)

سابعاً : مناهج تقييم القيمة العادلة Fair Value Valuation Approaches

1- منهج السوق The Market Approach

يعتمد منهج السوق على تقييم القيمة العادلة بشكل مباشر، إذ إنه يقوم على معاملات يتم إبرامها عادةً بين المشتريين الراغبين والبائعين المستعدين في سوق مفتوحة (Zack,2009:38) ، ويتم استخدام الأسعار وغيرها من المعلومات الظاهرة في معاملات السوق المتطابقة أو المماثلة (Lendl,2013:50) ويعتمد نهج السوق المعروف أيضاً بنهج (مقارنة المبيعات) على تحليل السوق لوسائل الأصول والخصوم التي تعد قابلة للملاحظة وهذا يعني ان تقييم خاصية ما يتم عن طريق المقارنة مع خصائص مشابهة (Andreasson et al , 2007:25).

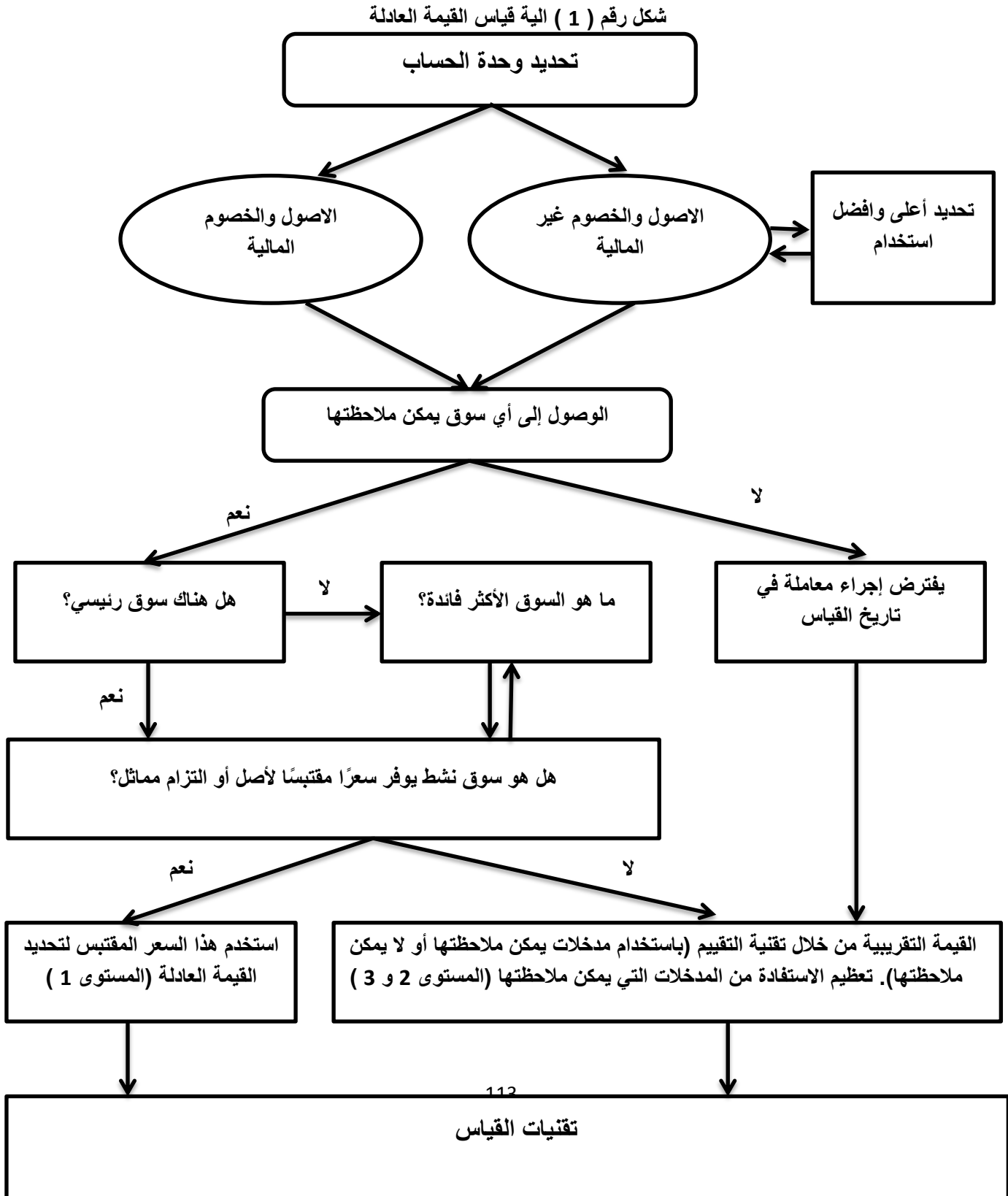
2- منهج التكلفة The Cost Approach

غالباً ما يشار إلى نهج التكلفة باعتباره نهج الأصول، وتستخدم المصطلحات بالتبادل، تشير معايير تقييم أعمال الجمعية الأمريكية للمثمنين (ASA) أنه "في تقييم الأعمال، قد يكون النهج القائم على الأصول مشابهاً لنهج التكلفة في مجالات تقييم أخرى (Zyla,2013:171) ومع ذلك، تحتوي مصطلحات تقييم الأعمال الدولية على تعريفات منفصلة لنهج التكلفة ونهج الأصول، يعرف معجم المصطلحات نهج التكلفة بأنه "طريقة عامة لتقدير مؤشر القيمة لأصول فردية من خلال تحديد مقدار المال المطلوب لاستبدال مقدرة الخدمة المستقبلية لذلك الأصل " النهج " كطريقة عامة لتحديد مؤشر القيمة لنشاط تجاري أو مصلحة تجارية أو ضمان باستخدام طريقة واحدة أو أكثر استناداً إلى قيمة أصول تلك الوحدة الاقتصادية الصافية من الخصوم ويعكس المبلغ الذي سيلزم في الوقت الحالي لاستبدال سعر خدمة الأصل (تكلفة الاستبدال الحالية) (Jaarat et al , 2016 : 118; Zyla,2013:171)

3- منهج الدخل The Income Approach

إن منهج الدخل هو العنوان العام المعطى لأساليب التقييم القائمة بشكل مباشر أو غير مباشر على تحليل التدفقات النقدية المخصومة (Stice &Stice,2013 : 408) وبشكل عام نهج الدخل هو شكل من اشكال تحليل الاستثمار ويستند الى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الفوائد وتحويل الفوائد الى قيمة حالية

ومن الامور الحاسمة في استخدام هذا النهج التحليل المناسب لنمط واحد تدفق الاصول فضلاً عن جميع الافتراضات التي ستؤثر على النفقات الناجمة عن امتلاك او ادارة الاصول (Muyingo,2003:28).



المبحث الرابع: الجانب التطبيقي والعملية

أولاً : تحليل متغيرات قياس القيمة العادلة

المصدر : Diana, C. I. (2015). fair value measurement under IFRS 13 p 57

يتم في هذا المبحث تحليل متغيرات قياس القيمة العادلة من خلال استخدام نموذجي المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) والتدفقات النقدية المخصومة (DCF) ليتم التوصل الى قياس القيمة العادلة للشركة عينة البحث، وتبين بيانات الشركة الى عدم وجود قروض طويلة الاجل لذا تم اعتماد نموذج صافي الأصول الرأسمالية للتوصل الى المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC).

تحليل معالم نموذج تسعير الاصول الرأسمالية CAPM

يتكون هذا النموذج من ثلاث معالم رئيسة هي المعدل الخالي من المخاطرة (R_f) ومعدل عائد السوق (R_m) ومعامل بيتا لاسهم الوحدة الاقتصادية (β) ويتم في ضوء هذه المعالم الثلاثة احتساب معدل العائد المطلوب على الوحدة الاقتصادية ويعبر عنه بالصيغة التالية :

$$R = R_f + (R_m - R_f)\beta$$

1- المعدل الخالي من المخاطرة (R_f) Risk Free Rate

يحدد معدل العائد الخالي من المخاطر (Risk Free Rate) على عوائد الاستثمارات المالية التي تصدرها الحكومة للأمد القصير مثل حوالات الخزينة، وقد تم اختيار المعدل (5.73 %) كعائد خالي من المخاطر لسنة (2017) وفق ما هو معلن في النشرات الاحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي والصادرة عن المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

2- معدل عائد السوق R_m

تتمثل عوائد محفظة السوق بالتغير الشهري في الاسعار، ويتم الوصول الى الاسعار الشهرية المتحققة لدى عينة مكونة من (60) وحدة اقتصادية مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، واعتمد الباحثان على المؤشر الشهري لمدة خمسة سنوات لاستخراج عوائد محفظة السوق.

3- معامل بيتا β

يعد معامل بيتا احد المكونات الرئيسية لتطوير نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM) لأستخدامه في تقييم الوحدات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية، فهو يقيس مدى تأثير عائد السهم بالتغيرات التي تطرأ على عائد السوق.

ويمكن احتساب قيمة معامل بيتا وفق المعادلة الرياضية التالية :

$$\beta = \frac{Cov(R_i R_m)}{vRM}$$

حيث ان : -

β : معامل بيتا

Cov (R_i R_m) : التباين المشترك بين عائد السهم وعائد السوق .

vRm : تباين عائد محفظة السوق .

ثانياً : نتائج بيانات شركة انتاج الألبسة الجاهزة والتجارة العامة

ومن خلال تحليل بيانات الشركة تم استخراج متوسط عائد السهم وعائد محفظة السوق للسنوات عينة البحث واستخراج معامل بيتا من أسعار الاغلاق المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية والجدول رقم (1) يوضح ذلك

جدول رقم (1) نتائج بيانات شركة انتاج الألبسة الجاهزة والتجارة العامة للتوصل الى بيتا مخاطر الاسهم

البيتا	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري للسوق	معامل التحديد R2	الارتباط بين عائد السهم وعائد السوق	المخاطر الانظامية	متوسط عائد السوق	متوسط عائد السهم
1.49295	0.24717	0.05407	0.106661	0.32659	0.061092	-0.00984	0.05719

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على المعادلات الرياضية والبرامج التطبيقية

اذ يمثل عمود المخاطر الانظامية فهو ناتج عن تباين عوائد الاسهم خلال اشهر السنوات عينة البحث والمكونة من (60) شهراً، كما يمثل عمود الارتباط مقدار الارتباط بين عائد السوق وعائد السهم، اما في ما يتعلق بعمود معامل التحديد وهو ناتج تربيع الارتباط بين عوائد الاسهم وعوائد السوق، وينتج عن التباين لعوائد السوق من خلال عملية الجذر الانحراف المعياري للسوق وكذلك الانحراف المعياري لعائد السهم ناتج عن جذر تباين عوائد الاسهم لينتج عنها في النهاية معامل بيتا السهم .

بعد اكتمال جميع متغيرات نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM) بعناصره الثلاثة انفة الذكر سوف يتم احتساب المعدل المطلوب، من خلال ايجاد العلاقة بين معدل العائد الخالي من المخاطرة ومتوسط عائد السهم⁽²⁾ وبيننا مخاطر السهم (β) وكما موضح في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2) معالم نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM)

المعدل الخالي من المخاطرة %	متوسط عائد السهم %	بيتا السهم β	معدل العائد المطلوب %
5.73	0.05719	1.49295	0.057135776

المصدر من اعداد الباحثان

اذ توصل الباحثان الى نتائج المعدل المطلوب وفق نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM) والذي يمكن من خلاله التوصل الى المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC)، ويوضح الجدول رقم (3) اجمالي حقوق الملكية للشركة عينة البحث .

جدول رقم (3) إجمالي حقوق الملكية للوحدات الاقتصادية عينة البحث المبالغ بالملايين

اسم الشركة	راس المال المدفوع	الفائض او العجز المتراكم	الاحتياطيات	اجمالي حقوق الملكية
الألبسة	1,593	-35	280	1,838

المصدر من اعداد الباحثان

ثالثاً : التدفق النقدي الحر (Free Cash Flow (FCF

هو التدفق الزائد والمتحقق للشركة من ربح عمليات التشغيل بعد الضريبة مضافا اليه قسط الاندثار السنوي مطروحاً منه صافي الاستثمارات الجديد ويحسب وفق الصيغة التالية :-

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي التشغيلي – الانفاق الاستثماري – توزيعات الارباح النقدية

ويعرض الجدول من (4) التدفق النقدي الحر للشركة عينة البحث وللسنوات عينة البحث .

جدول رقم (4) التدفق النقدي الحر لشركة انتاج الالبسة الجاهزة والتجارة العامة المبالغ بالالف

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
صافي الربح قبل الضريبة	5,391	138,848-	128,617-	7,803	162,092
الضريبة	942	-	-	942	21,882
الاندثار	10,848	11,223	8,980	8,509	8,640

² تم اعتماد متوسط عائد السهم للوحدة الاقتصادية وذلك لعدم كفاءة السوق في السنوات الاخيرة لعدة اسباب مما ظهر عائد محفظة السوق باشارة سالبة

96,498-	27,917-	43,293-	247,674-	962,531-	التغير في راس المال العامل
245,347	43,287	76,344-	120,050	977,828	صافي التدفق النقدي التشغيلي
4,950	700	901	2,705	5,588	الانفاق الراسمالي
-	363	1,076	897	-	توزيع الارباح النقدية
240,397	42,224	78,321-	116,447	972,240	التدفق النقدي الحر

المصدر من اعداد الباحثان

يوضح الجدول رقم (4) ، ان الشركة حققت صافي ربح في السنة الاولى بمقدار (5) مليون دينار وحققت بعد ذلك خسارة متتالية لسنتين بمقدار (139) مليون دينار، و (129) مليون دينار على التوالي، وتعيد نشاطها في تحقيق صافي ربح قبل الضريبة في السنة الرابعة من سنوات عينة البحث بمقدار (7.8) مليون دينار، وكذلك حققت صافي ربح قبل الضريبة في السنة الاخيرة من سنوات عينة البحث بمقدار (162) مليون دينار ، وكانت السنة الاولى والاخيرة من سنوات عينة البحث هي افضل سنوات تشغيلية للشركة، مما انعكس ذلك على نتائج التدفق النقدي الحر والذي يعد الاساس في تقييم الشركة.

رابعاً: طريقة خصم التدفقات النقدية Discounted Cash Flow Method

من خلال استخدام اسلوب تقييم التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيمة العادلة ، يقوم المستثمر بخصم التدفقات النقدية المتوقعة الى القيمة الحالية بمعدل العائد الذي يمثل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر النسبية للاستثمار، ويمكن تقييم ادوات حقوق الملكية مباشرة باستخدام التدفق النقدي الحر الى الملكية، (Free Cash Flow To Equity)، او بشكل غير مباشر عن طريق الحصول على قيمة الوحدة الاقتصادية باستخدام التدفق النقدي الحر الى الوحدة الاقتصادية ومن ثم طرح صافي الدين من النقد.

وللوصول الى القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية حسب هذه الطريقة تتبع الخطوات الاتية :

- 1- تحديد خطة عمل لعدد السنوات.
- 2- اعداد قائمة التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية للتوصل الى صافي التدفق النقدي الحر .
- 3- التوصل الى القيمة النهائية Terminal Value.
- 4- تحديد سعر الخصم المناسب الذي يمثل المتوسط المرجح لتكلفة الاموال المستثمرة بشقيها الممول من حقوق الملكية او من المقرضين.

5- خصم التدفقات النقدية الحرة بسعر الخصم .

6- خصم القيمة النهائية بنفس السعر .

7- استبعاد قيمة الديون على الوحدة الاقتصادية للتوصل الى صافي حقوق المساهمين .

ويستخدم نموذج التدفقات النقدية بشكل شائع لقياس القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية عندما يكون هدف الاستحواذ في مجموعة الأعمال ويستخدم نموذج التدفقات النقدية لتحديد سعر الشراء ويصبح الأساس لتسجيل دمج الأعمال وفقاً لطريقة الشراء ويستخدم نموذج التدفقات النقدية أيضاً لقياس القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية، ويتم تحديد القيمة الحالية لفترة من ثلاث الى خمس سنوات وبعد ذلك تحديد القيمة النهائية (Terminal Value) .

خامساً : القيمة النهائية Terminal Value

من المعروف ان فترة التوقعات والتي يحتسب عنها التدفق النقدي الحر لا تغطي فترة التشغيل الاقتصادي الفعلي للمشروع لذلك استوجب استدراك قيمة الوحدة الاقتصادية بعد فترة التوقعات وتسمى القيمة النهائية وتخصم هي الاخرى بنفس سعر خصم التدفقات النقدية الحرة ويجمعان للتوصل الى قيمة الوحدة قبل استبعاد الديون ، ويتم التوصل الى صافي الاصول (حقوق الملكية) للشركة من خلال المعادلة الرياضية التالية :-

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة + القيمة الحالية للقيمة النهائية – الديون

ويمكن احتساب القيمة النهائية باستخدام Perpetuity Growth Model

1- نموذج الديمومي الابدي Perpetuity Growth Model

تستند هذه الطريقة على نموذج (Gordon Growth) والذي يفترض ان الوحدة الاقتصادية في حالة نمو مستمر ابدى ومستقر بنفس معدلات النمو المفترضة للتوصل الى التدفق النقدي الحر لآخر سنة

ويوضح الجدولين رقم (5 و 6) التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية عينة البحث و القيمة النهائية بالاعتماد على التدفق النقدي الحر للسنة الاخير من سنوات عينة البحث وباعتماد على نموذج الديمومي

الابدي (Perpetuity Growth Model)

$$TV = \frac{FCF_{TV} * (1 + G)}{WACC - G} \quad \text{حيث ان}$$

FCF_n : التدفق النقدي الحر للسنة الاخير من سنوات عينة البحث

G : معدل النمو السنوي الدائم للتدفقات النقدية (اعتبر الباحثان ان الوحدة الاقتصادية مستمرة على نفس المستوى في توليد التدفقات النقدية الحرة وعدم افتراض نسبة للنمو)

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (يمثل معدل الخصم للتوصل الى القيمة الحالية)

جدول رقم (5) التدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية للوحدات الاقتصادية عينة البحث المبالغ بالالف

اسم الوحدة الاقتصادية	2013	2014	2015	2016	2017	القيمة النهائية
شركة الالبسة الجاهزة	972,240	116,447	78,321-	42,224	240,397	4,207,158

المصدر من اعداد الباحثان

جدول رقم (6) صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة والقيمة النهائية³ المبالغ بالالف

اسم الوحدة الاقتصادية	2013	2014	2015	2016	2017	القيمة النهائية المخصومة ⁴
شركة الالبسة الجاهزة	919,689	104,199	-66,295	33,809	182,082	3,186,591

المصدر من اعداد الباحثان

توصل الباحثان إلى قياس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية بالاعتماد على المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) والذي يمثل معامل الخصم مضروباً في التدفقات النقدية التي توصل إليها الباحثان في الجدول رقم (5)، وذلك للتوصل إلى القيمة العادلة لصافي أصول (حقوق الملكية).

وتوضح النتائج في الجدول رقم (5) مدى العلاقة بين التدفقات النقدية الحرة والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال في تحقيق قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال توليد القيمة النهائية وكذلك القيمة الحالية للتوصل الى قيمة صافي الاصول التي يجب ان تظهر عليه في القوائم المالية.

جدول رقم (7) القيمة العادلة لصافي الاصول للوحدات الاقتصادية عينة البحث. المبالغ بالالف

اسم الوحدة الاقتصادية	اجمالي التدفقات النقدية الحرة المخصومة (1)	القيمة النهائية المخصومة (2)	قيمة الوحدة الاقتصادية 3=2+1	الديون المستحقة 4	صافي الاصول (حقوق الملكية) 5=4-3
شركة الالبسة الجاهزة	1,173,483	3,186,591	4,360,074	462,130	3,897,944

المصدر من اعداد الباحثان

من خلال استخراج قيمة الاصول (حقوق الملكية) و القيمة الدفترية لكل وحدة اقتصادية يمكن استخراج القيمة العادلة للسهم من خلال ناتج تقسيم قيمة الاصول على عدد الاسهم والمتمثل برأس المال المدفوع وكما مبين في جدول رقم (3) ومعرفة الفرق بين سعر السوق والقيمة العادلة للسهم ليتسنى

³ تحسب صافي القيمة الحالية في الجدول رقم 41 وفق الصيغة التالية ، التدفق النقدي الحر * معامل الخصم للتدفقات النقدية غير منتظمة ولكل سنة

⁴ تحسب القيمة الحالية للقيمة النهائية وفق المعادل التالية ، القيمة النهائية في الجدول 40 مضروبة في معامل خصم التدفقات النقدية غير منتظمة للسنة الاخيرة من سنوات عينة البحث

للمستثمر اتخاذ القرار الافضل عند الاستثمار وبيان انعكاس قياس القيمة العادلة على القرارات الاستثمارية من خلال الفروقات التي يعرضها الجدول رقم (8)

جدول رقم (8) القيمة العادلة للأسهم (الارقام بالدينار)

اسم الوحدة الاقتصادية	القيمة العادلة للسهم ⁵	سعر السوق ⁶	الفرق بين القيمة العادلة للسهم وسعر السوق	القيمة الدفترية للسهم	اعلى سعر افتتاح	اعلى سعر اغلاق
شركة الالبسة الجاهزة	2.447	13.100	10.653-	1.154	13.500	14.700

المصدر من اعداد الباحثان

ومن خلال الجدول اعلاه ، ان قيمة الوحدة الاقتصادية تظهر باقل من قيمتها الحقيقية العادلة وان القيمة السوقية تظهر باعلى من القيمة العادلة.

البيانات المالية المقارنة لشركة الالبسة الجاهزة خلال العام 2017

بيان المركز المالي كما في 31/12/2017 وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (13) المبالغ بالدينار		
بيان	بيانات الوحدة الاقتصادية	القياس بالقيمة العادلة
الموجودات الثابتة	25,189,072	50,811,818
مشروعات تحت التنفيذ	7,021,000	14,162,879
استثمارات مالية طويلة الاجل	1,485,839,533	2,997,260,386
المخزون	213,711,645	431,102,709
المدينون	292,563,895	590,164,788
النقود	338,872,482	338,872,482
اجمالي الموجودات	2,363,197,627	4,422,375,061
المطلوبات وحقوق الملكية		
الدائنون	462,130,386	462,130,386
تخصيصات طويلة الاجل	62,300,675	62,300,675
اجمالي المطلوبات	524,431,061	524,431,675
راس المال المدفوع	1,593,300,000	1,593,300,000

⁵ ناتج قسمة قيمة الاصول (حقوق الملكية) على عدد الاسهم والمتمثل برأس المال المدفوع

⁶ يمثل سعر الاغلاق لعام 2017

280,178,504	280,178,504	احتياطات
34,711,938-	34,711,938-	العجز المتراكم
2,024,465,496	-----	احتياطي القيمة العادلة
3,897,944,000	1,838,766,566	مجموع حقوق الملكية
4,422,375,061	2,363,197,627	مجموع المطلوبات

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الشركة

يتضح من خلال قائمة المركز المالي المقارنة والمعرضة للوحدة الاقتصادية عينة البحث تبين وجود فوارق بالارقام المدرجة بقائمة المركز المالي بين بيانات الشركة والارقام المعدلة وفق القياس بالقيمة العادلة، واضهت البيانات المقارنة في قائمة المركز المالي لشركة الالبسة الجاهزة من خلال القياس بالقيمة العادلة زيادة في حساب الموجودات الثابتة بمقدار (25) مليون دينار، بعدما كانت وفق بيانات الشركة (25) مليون دينار ، كما اظهرت القائمة التغير في الاستثمارات المالية طويلة الاجل زيادة بمقدار (1.5) مليار دينار، ويتضح ايضا من خلال القائمة زيادة حساب المخزون والمدينون بمقدار (214) مليون دينار و (297.6) مليون دينار على التوالي لتبلغ اجمالي الزيادة في الموجودات الكلية بمقدار (2059) مليون دينار، ويتضح من خلال القائمة اعلاه ان النتائج لها انعكاسات كبيرة على القوائم المالية من خلال مايقدمه القياس بالقيمة العادلة على وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (IFRS13) من قياسات ملائمة وموثوقة، وبالتالي لها تأثير على قائمة المركز المالي وبيان مدى امكانية تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 13 في البيئة العراقية.

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

توصل الباحثان من خلال الدراسات والبيانات والمعلومات الى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن ان نتلخص في النقاط التالية :

- 1- ان المقاييس المعدة على اساس التدفقات النقدية هي الافضل في التوصل الى القيمة العادلة ، وان الزيادة في صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية مؤشراً جيداً ومهماً في تقييم اداء الوحدة الاقتصادية وكذلك في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 2- ان الوحدة الاقتصادية كلما توسعت في الافصاح عن بياناتها المالية والاجراءات المستخدمة وتوفير المزيد من الافصاحات تجعل عملية قياس القيمة العادلة قليلة الاخطاء واكثر دقة وتزيد من موثوقية ومصداقية المستثمرين فيها .

- 3- ان تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 13) (القياس بالقيمة العادلة) سيوفر معلومات وافية وملائمة تخدم احتياجات المستخدمين والاطراف الاخرى كافة.
- 4- من اهم معوقات تطبيق القياس بالقيمة العادلة هو عدم توفر اسواق نشطة او مماثلة للكثير من الاصول المالية ولجوء الوحدات الاقتصادية للاعتماد على اسعار الاغلاق في نهاية السنة المالية لتقييم المحفظة الاستثمارية، واعتماد الكلفة التاريخية عندما لا تكون هناك اسعار معلنة للاسهم المستثمر فيها.
- 5- ان تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) والمعايير الدولية (IAS) يعد مطلباً اساسياً لبناء وحدات اقتصادية قوية قادرة على تنشيط حركة الاستثمار وجلب رؤوس الاموال الاجنبية، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني والنتائج المحلي، مما يساعد المستخدمين والجهات على اتخاذ افضل القرارات .
- 6- ان معلومات محاسبة القيمة العادلة اكثر ملائمة كما ان اعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة في ظل اطار معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (IFRS13) اكثر نفعاً وفائدة لمستخدمين التقارير المالية والمستثمرين بشكل خاص .
- 7- ان اعتماد التدفقات النقدية الحرة في التوصل الى قياس القيمة العادلة من افضل الطرق، وذلك لتحقيقها نتائج ملائمة وموثوقة.
- 8- ان القيمة الحالية للتدفقات النقدية والقيمة النهائية هي الاقرب للتعبير عن القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية .
- 9- وجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية الحرة والمتوسط المرجح لتكلفة راس المال ، فان ارتفاع التدفقات النقدية الحرة ينعكس على المعدل المطلوب للاستثمار وبالتالي ينعكس على المتوسط المرجح لتكلفة راس المال.
- 10- ان القياس بالقيمة العادلة يعطي دلالة على توفير معلومات تتسم بخاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق مما ينعكس ذلك ايجاباً على اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ثانياً : التوصيات

في ضوء الجانب النظري والعملي للبحث ومن خلال ماتوصل اليه الباحثان من استنتاجات يمكن وضع التوصيات الاتية:

- 1- ضرورة العمل على تطوير المبادئ والاساليب والطرائق التقليدية التي يركز عليها القياس المحاسبي.
- 2- ضرورة ادراك المحاسبين باهمية القياس ومدى تأثيره على دقة القوائم المالية ومصداقيتها، والحث على استخدام ادوات قياس جديدة مثل نموذج بلاك شولز وطريقة ذو الحدين ونموذج البناء واساليب

القيمة الحالية، وتوعية المحاسبين بضرورة الالتزام بالفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتهيئة الملاكات المحاسبية من خلال الدورات والندوات والمؤتمرات وتهيئة المصادر الخاصة بالمعايير الدولية .

3- ضرورة معالجة النظام المحاسبي المطبق حالياً في الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، لتحسين مستوى القياس المحاسبي ليتلائم مع متطلبات معايير الابلغ المالي الدولية (IFRS) .

4- ضرورة الافصاح عن كافة المعلومات الملائمة للمستخدمين وعدم حجب أي منها كذلك عدم التحيز في تقديم المعلومات، اذ ان عدم عدالة الافصاح عن المعلومات من شأنه ان يؤثر في اسعار الاسهم وكفاءة سوق العراق للاوراق المالية لما له من انعكاسات على قرارات المستثمرين.

5- ضرورة التزام الوحدات الاقتصادية بالقياس والافصاح عن القيمة العادلة على وفق معيار الابلغ المالي الدولي رقم (IFRS 13) وتطبيقها على كافة الاصول المالية التي تتطلب القياس بالقيمة العادلة بالشكل الذي يلبي حاجات المستثمرين، من خلال ملائمة المعلومات ودقتها مما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات .

6- ضرورة استخدام اساليب القيمة الحالية وبالأخص طريقة التدفقات النقدية المخصومة في قياس القيمة العادلة عندما لا يوجد سوق نشط وكفوء للاصول والخصوم المراد قياسها مع ضرورة الافصاح عنها في صلب القوائم المالية، ومتابعة ما يصدر عن كلا المجلسين (IASB , FASB) في ما يتعلق بالقياس والافصاح عن محاسبة القيمة العادلة .

7- ضرورة ادراج قائمة متخصصة بالتدفق النقدي الحر واعدادها بالصورة الصحيحة والافصاح عنها في التقارير المالية في الوقت المناسب، نظراً لأهميتها في ضمان قراءة صحيحة لتحليل نشاط الوحدة الاقتصادية لمساعدة المستثمرين لاتخاذ افضل القرارات .

8- توعية القائمين ان عدم التحيز بالقياس يحقق الموضوعية، وان الخطورة الحقيقية ليست في عدم دقة القياس وانما في عدم موضوعيته، فان البيانات والمعلومات تصبح مضللة للمستخدمين في حال اذا كانت المعلومات منحازة من جانب القائم بالقياس.

9- اعداد كشف ايضاحي للتغيرات في رأس المال العامل ضمن التقارير المالية السنوية والفصلية والافصاح عنها في الوقت المناسب لتلبي حاجات المستثمرين في اتخاذ افضل القرارات .

10- ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية بالافصاح عن قائمة التدفقات النقدية وفق متطلبات المعايير الدولية، لانها تبين مكونات القائمة بشكل تفصيلي مما تفيد المستخدمين في اتخاذ القرارات .

المصادر:

أولاً: البحوث والدوريات

1. حنفي، احمد محمود، (2016)، " دراسة تحليلية لتطبيق منهج القيمة العادلة في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية (IFRS13) على البنوك التجارية المصرية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية-كلية التجارة)- مصر مجلد س3، ع 4، ص 74-9
2. عابد، محمد نواف (2015)، " قياس مدى التزام المصارف التجارية الفلسطينية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS13) قياسات القيمة العادلة كاساس للقياس والافصاح: دراسة ميدانية"، المؤتمر العلمي الدولي الأول، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن.
3. عامر، نعمان صلاح الدين محمد، (2006)، " تقييم مدى فاعلية الافصاح المحاسبي الالكتروني : دراسة اختبارية"، مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة - جامعة الزقازيق)- مصر مجلد 28 العدد 2 ص 181-211.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Andreasson, K., Pettersson, B., & Canell, C. (2007), "Appraising Investment Property at Fair Value: Practice in Listed Swedish Property Companies".
2. Blignaut, 2015 , Summary of IFRS 13 – Fair value measurement , <https://www.rsm.global/southafrica/news/summary-ifrs-13-%E2%80%93-fair-value-measurement>.
3. Boyles, J. (2008). Fair value accounting: are you ready?. Strategic finance, 90(2), 29.
4. Christensen, J., & Frimor, H. (2007). Fair value, accounting aggregation and multiple sources of information. In Essays in accounting theory in honour of Joel S. Demski (pp. 35-51). Springer, New York, NY.
5. CPA Australia (2015) IFRS 13 Fair value measurement fact sheet. Hämtad
6. Diana, C. I. (2015). Fair Value Measurement Under Ifrs 13. *Annals of'Constantin Brancusi'University of Targu-Jiu. Economy Series*, (3).
7. Enahoro, J. A., & Jayeoba, J. (2013). Value measurement and disclosures in fair value accounting. *Asian Economic and Financial Review*, 3(9), 1170.
8. Evans, M. E., Hodder, L. D., & Hopkins, P. E. (2010). Do fair values predict future financial performance. Indiana University.

9. Grixiti, I. (2013). *Analysing the impact of the transition from an historical cost to a fair value model of accounting for preparers, auditors and users of the financial statements of listed companies in Malta–An island state economy* (Doctoral dissertation, University of Southampton).
10. Herrmann, D., Saudagaran, S. M., & Thomas, W. B. (2006, March). The quality of fair value measures for property, plant, and equipment. In *Accounting Forum* (Vol. 30, No. 1, pp. 43-59). Elsevier.
11. Hoti, A., Peci, V., & Alo, A. (2012). Reliability of Level Three Valuations and Credit Crisis. *Acta Universitatis Danubius. Œconomica*, 8(1).
12. Jaarat, K. J., Djihad, G., & Roqiya, O. (2016). Conceptual Stability and Digital Homogeneity of Fair Value Measurement. *Journal of Business Studies Quarterly*, 8(1), 156.
13. Krumwiede, T., C.P.A. (2008). Fair Value Accounting: Why Historical Cost Accounting makes sense. *Strategic Finance*, 90(2), 33-39
14. Landsman, W. (2006). Fair value accounting for financial instruments: some implications for bank regulation.
15. Laux, C., & Leuz, C. (2010). Did fair-value accounting contribute to the financial crisis?. *Journal of economic perspectives*, 24(1), 93-118.
16. Lendl, C. (2013). *Kritische Betrachtung der Rolle der Fair Value-Bewertung in der internationalen Rechnungslegung unter Berücksichtigung der durch IFRS 13 erzielten Fortschritte* (Doctoral dissertation, uniwiien).
17. Marra, A. (2016). The Pros and Cons of Fair Value Accounting in a Globalized Economy: A Never Ending Debate. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 31(4), 582-591.
18. McCarroll, J., & Khatri, G. (2012). Fair value measurement under IFRS 13. *Accountancy Ireland*, 44(4).
19. Mirza, A. A., Orrell, M., & Holt, G. (2008). *Wiley IFRS: practical implementation guide and workbook*. John Wiley & Sons.
20. Muyingo, H. (2003). Are listed property companies in Sweden ready for fair value accounting?.
21. Nguyen N., (2014), Perceptions towards the prospect of implementing fair value according to IASB in Vietnamese accounting system: A quantitative study of accounting professionals in Vietnam, studi disponibil online la adresa

22. Ogundana, O. M., Iyoha, F. O., Fakile, A. S., & Joshua, A. (2018). Fair Value Measurement (IFRS 13) And Investing Decision: The Standpoint Of Accounting Academics And Auditors In Lagos And Ogun State, Nigeria. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(1), 1-12.
23. Oncioiu, I., Oncioiu, F. R., & Nenciu, D. S. (2012). Convergences And Divergences Referring To The Concept Of Fair Value. In *Global Conference on Business & Finance Proceedings* (Vol. 7, No. 1, p. 526). Institute for Business & Finance Research.
24. PWC (2014). A practical guide to IFRS 13 disclosures - what has changed? Hämtad
25. Reis, R. F., & Stocken, P. C. (2007). Strategic Consequences Of Historical Cost And Fair Value Measurements. *Contemporary accounting research*, 24(2), 557-584.
26. Schiller, S., & Lundh, S. (2013). *IFRS accounting in progress: from a student perspective*. Linköping University Electronic Press.
27. Shamkuts, V. (2010). "Fair Value Accounting" BS-Thesis in Business Administration ,University of Iceland.
28. Siegel, J.G & Shim, J. K . (1995)." Dictionary Of Accounting Terms ", Second Edition Barrons .
29. Stice, E. K., & Stice, J. D. (2013). *Intermediate accounting*. Cengage Learning.
30. Tremblay, Catherine, & Wise , Richard M. (2014). Fair Value of an Entity's Property, Plant and Equipment for First -Time Adoption of Accounting Standards for Private Enterprises - A Business Valuator's Perspective. ASPE
31. Van Cauwenberge, P., & De Beelde, I. (2007). On the IASB comprehensive income project: an analysis of the case for dual income display. *Abacus*, 43(1), 1-26.
32. Warren, C., Reeve, J. M., & Duchac, J. (2016). *Financial & managerial accounting*. Cengage Learning.
33. Whittington, G. (2008). Fair value and the IASB/FASB conceptual framework project: an alternative view. *Abacus*, 44(2), 139-168.
34. Zack, G. M. (2009). *Fair value accounting fraud: new global risks and detection techniques*. John Wiley & Sons.
35. Zamora-Ramírez, C., & Morales-Díaz, J. (2018). The Use of Fair Value Measurement in Financial Reporting: A Literature Review. *Estudios de Economía Aplicada*, 36(2), 489-514.
36. Zyla, M. L. (2013). *Fair value measurements: practical guidance and implementation*. John Wiley & Sons.

